ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

The conflict between Fatah and Hamas and its impact on the Palestinian issue

prof.Dr. Wedad Jaber Ghazi
Dr. Wabla Mahdi Muhammad
Mustansiriya University Faculty of Basic Education
Email:
drwidad72@uomustansiriyah,edu.iq
07706283865

Keywords:
Conflict , Fatah , Hamas , the Palestinian cause

A r t i c l e i n f o

Article history:
Received 27.July.2022
Accepted 30.Aug.2022
Published 1.Nove.2022

A B S T R A C T

The Palestinian national movement adopted the slogan (liberation of Palestine) since its launch in the mid-sixties, and in the slogan there was a match between the restoration of the land, the return of the people and the realization of identity. Subjective and regional, about the fact that there are parts of the land of Palestine (the West Bank and the Strip) and parts of the Palestinian people, outside the scope of Israeli rape, which at the time constituted an indirect process of collusion with the prevailing official Arab system in return for this regime's recognition of the legitimacy of Palestinian action. The main problem of the movement Palestinian nationalism was and still is, represented by the great contradiction between the slogan of the liberation of Palestine that it proposed and the means it adopted to achieve it on the one hand, and between its own capabilities and the permissible working conditions and the Arabs on the other, especially since the process of the struggle against Israel is on a high level of comprehensiveness, and it is the largest With many potentials of the Palestinians and their national movements, at least in the developed term, the nature of the special Palestinian political situation revolves around the presence of military organizations rather than political ones or in the form of political parties in Palestine As it was before the Nakba, the emergence of military and semi-political movements was the most prominent feature in the history of Palestinian life after the Israeli occupation, and many movements and organizations that collectively formed the Palestine Liberation Organization (PLO) emerged as the collective for all Palestinians inside and in the diaspora (with the exception of my movement). Hamas and Islamic Jihad, as Fatah was the most prominent and powerful faction on the Palestinian arena until the outbreak of the first intifada in 1987.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol49.Iss1.3238

النزاع بين حركتي فتح وحماس واثره في القضية الفلسطينية

ا.م.د. وداد جابر غازي م.د وابلة مهدي محمد
الجامعة المستنصرية / كلية التربية الاساسية

الملخص

تبنت الحركة الوطنية الفلسطينية شعار(تحرير فلسطين) منذ انطلاقها في منتصف الستينات، وكان في الشعار تطابق بين استعادة الأرض وعودة الشعب وتحقيق الهوية، وقد طرح هذا الخطاب على الحركة الفلسطينية الوليدة، إشكاليات وتعقيدات عدة، لعل من أبرزها إن خطاب التحرير هذا صمت، لأسباب ذاتية وإقليمية، عن حقيقة وجود أجزاء من ارض فلسطين(الضفة والقطاع) وأجزاء من الشعب الفلسطيني، خارج نطاق الاغتصاب الاسرائيلي، ما شكل في حينه عملية تواطؤ، غير مباشرة مع النظام الرسمي العربي السائد مقابل اعتراف هذا النظام بشرعية العمل الفلسطيني، ان المشكلة الأساسية للحركة الوطنية الفلسطينية كانت ولا تزال، تتمثل بالتناقض الكبير بين شعار تحرير فلسطين الذي طرحته والوسائل التي تبنتها لتحقيقيه من جهة، وبين إمكاناتها الذاتية وشروط العمل المسموح بها و عربيا من الجهة الثانية، وبخاصة ان عملية الصراع ضد إسرائيل هو على مستوى عال من الشمولية، وهي اكبر بكثير من إمكانات الفلسطينيين وحركاتهم الوطنية، على الأقل في المدى المتطور، ان طبيعة الحالة السياسية الفلسطينية الخاصة لتمحور حول وجود منظمات عسكرية أكثر منها سياسية أو بصورة أحزاب سياسية فلسطينية كما هو الحال الذي كان قبل النكبة، ان بروز الحركات التنظيمات العسكرية وشبه السياسية كان السمة الأبرز في تاريخ الحياة الفلسطينية بعد الاحتلال الاسرائيلي، وقد ظهرت العديد من الحركات والتنظيمات التي شكلت بمجموعها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الجامع لكل الفلسطينيين في الداخل والشتات(باستثناء) حركتي حماس والجهاد الإسلامي، حيث كانت حركة فتح الفصيل الأبرز والأقوى على الساحة الفلسطينية حتى اندلاع الانتفاضة الأولى عام1987.

الكلمات المفتاحية : النزاع ، فتح ، وحماس ، القضية الفلسطينية .

المقدمة.

تبنت الحركة الوطنية الفلسطينية شعار(تحرير فلسطين) منذ انطلاقها في منتصف الستينات، وكان في الشعار تطابق بين استعادة الأرض وعودة الشعب وتحقيق الهوية، وقد طرح هذا الخطاب على الحركة الفلسطينية الوليدة، إشكاليات وتعقيدات عدة، لعل من أبرزها إن خطاب التحرير هذا صمت، لأسباب ذاتية وإقليمية، عن حقيقة وجود أجزاء من ارض فلسطين(الضفة والقطاع) وأجزاء من الشعب الفلسطيني، خارج نطاق الاغتصاب الاسرائيلي، ما شكل في حينه عملية تواطؤ غير مباشرة مع توجه بعض الانظمة العربية المسيطرة على الضفة والقطاع مقابل اعتراف هذا النظام بشرعية العمل الفلسطيني، ان المشكلة الأساسية للحركة الوطنية الفلسطينية كانت ولا تزال، تتمثل بالتناقض الكبير بين شعار تحرير فلسطين الذي طرحته والوسائل التي تبنتها لتحقيقيه من جهة، وبين إمكاناتها الذاتية وشروط العمل المسموح بها و عربيا من الجهة الثانية، وبخاصة ان عملية الصراع ضد إسرائيل لاسيما ان للصراع ضد اسرائيل حثيثات وملابسات معقدة فاقت امكانات الفلسطينيين وقدرات حركتهم ، وهي اكبر بكثير من إمكانات الفلسطينيين وحركاتهم الوطنية، على الأقل في المدى المنظور، ان طبيعة العلمية السياسية الفلسطينية الخاصة تتمحور حول وجود منظمات عسكرية أكثر منها سياسية أو بصورة أحزاب سياسية فلسطينية كما هو الحال الذي كان قبل النكبة، ان بروز الحركات التنظيمات العسكرية وشبه السياسية كان السمة الأبرز في تاريخ النضال الفلسطيني بعد الاحتلال الاسرائيلي، وقد ظهرت العديد من الحركات

والتنظيمات التي شكلت بمجموعها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الجامع لكل الفلسطينيين في الداخل والمهجر (باستثناء) حركتي حماس والجهاد الإسلامي، حيث كانت حركة فتح الفصيل الأبرز والأقوى على الساحة الفلسطينية حتى اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987.

أصبح من الأهمية دراسة عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، نتيجة لتصاعد وتطور الخلافات بين حركتي فتح وحماس والتي أدت إلى عدم انعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، بعد سيطرة حماس على قطاع غزة وتشكيل حكومة طوارئ في الضفة الغربية، وتراجع الممارسة الديمقراطية عن ما حققته من تقدم في السنوات الماضية.

ونحاول من خلال هذه الدراسة الخوض في إشكالية العلاقة القائمة بين حركتي فتح وحماس، هذه العلاقة التي استمرت على مدى ما يزيد عن عشرين عاما حيث تخللها عملية الشد ما يجذب والاتفاق والاختلاف، والتباين في الآراء والبرامج، والصدام المسلح عندما قامت حركة حماس بالسيطرة بالقوة العسكرية على مؤسسات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة وارتفاع وتيرة العنف والتوتر، وقيام السلطة بإجراءات كرد فعل على حماس والذي يعتبر مؤشرا خطير لمستقبل النظام السياسي الفلسطيني، وعلى العلاقات الفلسطينية الداخلية بين المعارضة والسلطة وبين حركتي فتح وحماس تحديدا.

المبحث الأول: الجذور التاريخية للديمقراطية السياسية في فلسطين.

يسود الاعتقاد بين الفلسطينيين أنهم يتميزون من غيرهم من الشعوب العربية التوجه نحو التعددية السياسية والفكرية، والقابلية لإقامة نظام سياسي ديمقراطي، وربما يعود ذلك إلى خصوصية التجربة الفلسطينية من تشرد وشتات، ومقاومة وصمود وتعدد الأحزاب والفصائل والمعتقدات وارتفاع نسبة التعليم في أوساط الفلسطينيين، غير إن هذا التمييز في بعض الجوانب لا يعني إن هنالك تجارب سياسية ديمقراطية مميزة ومختلفة من تجارب الآخرين بل هي مماثلة التجارب العربية، وتعود جذور التعددية السياسية في فلسطين إلى عشرينات وثلاثينات القرن العشرين، حيث نشأت في أتون مقاومة الغزو الصهيوني والاحتلال البريطاني مجموعة من الأحزاب والمنظمات والفصائل والاتحادات والجمعيات التي جمعها في أغلبيتها الساحقة هدف مقاومة الاحتلال والسعي إلى استقلال فلسطين [1]. لقد مر النظام السياسي الفلسطيني في تجربته الديمقراطية بعدد من المراحل، وذلك من تاريخ تطور القضية الفلسطينية، والتي يمكن ان نحملها في أربع مراحل:

المرحلة الأولى: ما قبل منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد كان الشعب الفلسطيني جزءا من بلاد الشام التي كانت تخضع للدولة العثمانية، وكان الشعب الفلسطيني يخضع للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية حنيذ مثل بقية الشعوب العربية الأخرى في المنطقة، وقد تمكن سكان فلسطين البلدية وذلك حتى عام 1920 ، عندما فرض انتداب البريطاني على فلسطين، حيث أدى ذلك إلى توجه النشاط السياسي للتميز عن سوريا الكبرى لمواجهة التحديات الجديدة التي فرضت عليه ممثلةً بالانتداب البريطاني وهجرة اليهود إلى فلسطين[2] . لقد تم تأسيس العديد الأحزاب قبل حدوث النكبة عام 1948، حيث كان الحزب الشيوعي أول الأحزاب في فلسطين في بداية العشرينات، وحزب الاستقلال في عام 1932، و حزب الدفاع في أواخر عام 1934 ،والحزب العربي في عام 1935 بقيادة الحاج أمين الحسيني والذي تولى فيما بعد رئاسة اللجنة العربية العليا بعد تشكيلها عام1936 [3].

المرحلة الثانية: بين النكبة 1948 حتى عام 1964.

بعد عام 1948 وحدوث النكبة رسخت التعددية والمشاركة الفلسطينية، جرت محاولة تشكيل حكومة تضم عموم فلسطين التي انبثقت عن مؤتمر وطني ترأسه الحاج أمين الحسيني، وترأس الحكومة احمد حلمي باشا في مدينة غزة، غير

إن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح، ولم تلق الدعم اللازم عربيا، وبشكل خاص واجهت معارضة شديدة من ملك الأردن عبد الله الحسين[4].

أما في الضفة الغربية، فقد كان المواطنون يساهمون كمواطنين أردنيين في الانتخابات البرلمانية، بناء على وحدة الضفتين لشرقية والغربية في عام 1950، وتم تأسيس الأحزاب الفلسطينية في أماكن تواجد الفلسطينيين لحزب القوميين العرب والحزب العربي السوري، نستنتج مما تبين ان ، هذا فضلا على انه لم يكن يمارس شرعيته السياسية على شعبه بسبب الاحتلال أو بسبب تشتت الشعب الفلسطيني أو بسبب سياسات وممارسات الأنظمة العربية والغربية، إضافة لعدم اهتمام القيادة السياسية آنذاك وعدم تطويرها البناء المؤسسي الديمقراطي أو احترامه[5].

المرحلة الثالثة: ما بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية 1964.

كان من اخطر نتائج حرب 1948 ونكبة فلسطين واقامة دولة إسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني ،ضياع الهوية الفلسطينية والسياسية للشعب الفلسطيني، وانهيار حركته الوطنية وتراجع القضية الفلسطينية من قصة سياسية وقضية تحرير وطني واستقلال إلى قضية إنسانية على المستوى الدولي. ومن ثم نشأ فراغ سياسي لدى الشعب الفلسطيني استمر لمدة تزيد على عقد ونصف من الزمن، وعلى الرغم من المبادرات المتعددة لإقامة تنظيمات وأحزاب لتعبئة الفراغ السياسي، إلا إن هذه المبادرات ظلت محدودة الفعالية والتمايز، وربما كان الاستثناء الوحيد هو تأسيس حركة فتح وانطلاقها الذي تزامن مع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ومنذ مطلع الستينات من القرن الماضي أبدى الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر اهتماما لإيجاد كيان فلسطيني يأخذ على عاتقه مهمة تمثيل الشعب الفلسطيني، وقد استغل فرصة انعقاد مؤتمر القمة العربية في كانون الثاني 1962 في القاهرة ، لبحث الإجراءات الإسرائيلية لتحويل مياه نهر الأردن وفي هذه الاجتماع تم تكليف احمد الشقيري، بصفته ممثل فلسطين في الجامعة العربية بالاتصال بالدول العربية والشعب الفلسطيني، بغية إرساء القواعد السليمة لإنشاء الكيان الفلسطيني بهدف تمكين الشعب الفلسطيني من تحرير وطنه وتقرير مصيره. وتم تشكيل هذه المنظمة في 28 أيار من عام 1964[6].

لقد استطاعت حركة فتح أو منظمة التحرير الفلسطينية السيطرة على النظام السياسي الفلسطيني استنادا إلى برنامجها الوطني والسياسي وكونها الفيصل الأكبر، إضافة إلى امتلاكها موارد مالية، وبذلك أصبحت الفيصل المقرر والمسيطر. وقد قامت المنظمة بالإقرار بشرعية التعددية السياسية والاستقلال في القرارات التنظيمية الفكرية والمالية.

لقد شهدت هذه الفترة تنافسا شديدا على قيادة الساحة الفلسطينية ،وتحديدا في أواسط السبعينات من القرن الماضي بين الحركة الوطنية ومنها حركة فتح والفصائل اليسارية من جهة، وبين الإخوان المسلمين من جهة أخرى، وخاصة في مجالات العمل النقابي والطلابي والاجتماعي، وقد تطور هذا التنافس بعد عام 1987 وانطلاق حماس كحركة دعوية دينية اجتماعية سياسية والتي أصبحت تطرح نفسها بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، وعدم الانخراط فيها، وكذلك عدم الاعتراف بمنظمة التحرير ، لقد كانت بداية هذه المرحلة امتداداً لمفاوضات مؤتمر مدريد حيث تم التأسيس باتفاق أوسلو والذي تم توقيعه بين وإسرائيل 13من اذار من عام1993. والذي أسس لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبرت هذه المرحلة أهم المراحل في تكوين ونشوء النظام السياسي الفلسطيني القائم على مقومات قانونية ودستورية شرعية إلى حد ما، وقد دخل النظام السياسي الفلسطيني مع أوسلو منعطفا نوعيا تمثل في قيام سلطة فلسطينية على إقليمها، الأمر الذي جعل الصراع الأساسي يدور حول حدود هذا الإقليم وشكل السيادة الوطنية عليه، رغم استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي في الضفة وغزة، ولكن كانت هذه المرحلة حسب رأي المحليين والسياسيين خطوة نوعية في إطار تطوير النظام السياسي من خلال وجود السلطة كنواة للدولة القادمة[7].

المبحث الثاني: الانتخابات الفلسطينية.

الانتخابات هي احد وابرز ملامح الديمقراطية ومؤشراتها على مستوى علاقة الإفراد بالسلطة وعلاقة الافراد ببعضهم ، وتؤدي الانتخابات عادة إلى زيادة الحراك السياسي والاجتماعي والإعلامي والى محاولة الإفراد اختيار مرشح من بين عدة مرشحين يجوز قناعتهم، ولذلك فان محاولات دائمة من قوى المجتمع من أجل تطبيق الانتخابات في اختيار ممثلي الشعب، وتعتبر الممارسة الديمقراطية احد المطالب الرئيسة لقوى المجتمع الفلسطيني المتعددة وخاصة بعد وفاة زعيمه ياسر عرفات، وذلك في محاولة لانتقال السلطة السياسية بطريقة هادئة وسليمة تجنبه فقدان ما حققه من وجود السلطة الفلسطينية بعد اتفاقات أوسلو[8].

فالانتخابات تعد أداة للتعبير عن رغبات الشعب ومؤشراً مهما لما يطمح هذا الشعب الى تحقيقه ، كما ان دور الانتخابات يظهر في تعزيز الممارسات الديمقراطية وإنعاش المشاركة السياسية، وإقامة المجتمع المدني الفاعل على اساس ان نوع العلاقة التي تسود بين المواطنين والسلطة تلعب دورا في تطور المجتمع أو سيادة حالة التردي والتدهور، وكما ان الأحزاب السياسية لها دور سياسي في عملية الانتخابات وتشكل أساس البناء الديمقراطي، وان أي تقدم في الانتخابات والعملية الديمقراطية لا يمكن ان يحدث بعيدا عن دور الأحزاب والقوى السياسية ولابد من وجود مبادئ رئيسية من تكافؤ الفرص وحرية التعبير والمشاركة في الحياة السياسية وضمان الديمقراطية الداخلية في الأحزاب[9].

1. الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى عام 1996.

لقد شكلت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني تطورا هاما في الحياة السياسية الفلسطينية، وتحول النظام السياسي الفلسطيني نحو الديمقراطية بالرغم من وجود العديد من وجهات النظر النقد لعملية الانتخابات، وإنها لم تكن بسبب ضعف الشرعية لحركة فتح والسلطة الفلسطينية، ولكن بناءاً على الاتفاقيات في أوسلو وطابا بإجراء الانتخابات والتعديل الذي طرا على إجراء الانتخابات بعد الانتهاء من إعادة الانتشار، حيث تم الاتفاق على انتخاب مجلس مكون من (82) عضواً ثم توسيعه إلى(88) عضواً يتمتع بصلاحيات تشريعية وتشمل تشريعات أساسية وثانوية بما في ذلك قوانين أساسية وتنظيمية لقد كانت الانتخابات احدى محطات تطبيق اتفاق أوسلو والتي حكمتها قيود وتفسيرات، وتحديد أعضاء المجلس التشريعي وصلاحياته حسب الاتفاقيات، وقد تم زيادة أعضاء المجلس التشريعي إلى(88) عضواً بعد إجراء الانتخابات، حيث اعتبرت هذه المرحلة من المراحل المهمة في تاريخ الشعب الفلسطيني، والتي أسست التطوير النظام السياسي الفلسطيني الذي من خلاله سوف يتم تحقيق قيام الدولة الفلسطينية ويتمكن ذلك لها شكله الانتخابات من أهمية خاصة واعتبارها رمزا من رموز الاستقلال الوطني وبداية التحول نحو الديمقراطي للنظام السياسي الفلسطيني ،الذي يتمتع بشرعية سياسية والذي أسس لمرحلة قد تكون أكثر أهمية بعد ذلك وهو إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية[10].

2. الانتخابات الرئاسية الفلسطينية 2005.

رافق الانتخابات الرئاسية الثانية تغير واضح في مواقف بعض القوى السياسية في المشاركة في العملية الانتخابية، حيث غيرت بعض القوى موقفها من المقاطعة إلى المشاركة سواء بطريقة مباشر أو غير مباشرة وجاء التغيير الأساسي في مواقف القوى اليسارية، التي قدمت عددا من المطالب كأساس للمشاركة، فرغم رفض كل من حركة حماس والجهاد الإسلامي خوض مرشحيهم للانتخابات ومقاطعة الانتخابات الرئاسية، إلا إن الصحف والمجلات اكدت ان المشاركة الشعبية، كانت مرتفعة وشملت العديد في المؤيدين الإسلامي، في حين إن التأييد الشعبي لمحمود عباس كان ضئيلا للغاية قبل وفاة ياسر عرفات إلا انه برز بسرعة بسبب اقدميته المؤسسية والتاريخية كمنافس الرئيس بعد تسميته من قبل فتح والقرار الذي اتخذه رجل السياسية الاكبر سناً حيدر عبد الشافي بعدم خوض الانتخابات والقرار اللاحق الذي اتخذه امين

عام حركة فتح في الصفة الغربية، المعتقل مروان البرغوثي الذي اعلن تأييده لمحمود عباس، في المقابل كانت بوادر التحول في موقف حركة حماس تبرز رغم مقاطعتها للانتخابات، حيث جاءت مبرراتها للمقاطعة اجرائية واعطت مؤشرا للاتجاه نحو مشاركة الحركة في الانتخابات، جرى انجاح فكرة الانتخابات، خاصة الانتخابات الرئاسية كموصلة لجهود أطراف عدة لمنح الرئيس محمود عباس شرعية دستورية شعبية تمكنه من تحقيق استقرار داخلي للمجتمع الفلسطيني، فقد حظي فوز الرئيس محمود عباس بترحيب كبير على الساحة الدولية، واهتمت كافة الاطراف باستمرار العملية الانتخابية لتشمل الانتخابات المحلية والتشريعية من اجل دمج حركة حماس في العملية السلمية باعتبارها جزء من النظام الفلسطيني. أي بدونها تعطل العملية الانتخابية اذا ما قرر ذلك، خاصة في ظل شعبية حركة حماس في الاراضي الفلسطينية خلال سنوات الانتفاضة، فإجراء السلطة الفلسطينية الانتخابات في تلك الحقبة الصعبة بعد انجاز كبيرا ومؤشرا على التزام السلطة بالعملية الديمقراطية[11].

3. ما بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية 2005-2006.

لقد شكلت انتفاضة الاقصى في 28من ايلول من عام2000 بداية مرحلة هامة وحازمة في معالم النظام السياسي الفلسطيني، لأثرها التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي حدثت في تلك الفترة على الساحة المحلية والإقليمية والدولية، وما يهمنا بالدرجة الاولى موضوع الساحة الفلسطينية، حيث شكلت وفاة الرئيس ياسر عرفات واجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ونتائجها المتمثلة بدخول حركة حماس للحقل السياسي الفلسطيني ابرز معالم التغيير في هذه المرحة والاتجاه نحو الديمقراطية، لقد صرح الشهيد احمد ياسين مراراً بان الانتخابات هي الطريقة الوحيدة لمعرفة الممثل الحقيقي للشعب، الا ان قيادات حماس ومنهم (ابراهيم غوشة) بينت رفضها المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي اجريت في 20من كانون الثاني من عام1996، وذلك تحت مبرر وجود السلطة بناء على اتفاق اوسلو والذي ترفضه الحركة، كما رفضت حماس الاعتراف بالسلطة الوطنية التي انشات بناءاً على قرار اللجنة المركزية في تونس بين 10-20من تشرين الاول في عام1993. لكنها تعاملت معه كأمر واقع دون ان تنخرط في مؤسساته، وقد مارست بعض الاعمال من اجل عرقلة مسيرة التسوية ، وفجأة غيرت حركة حماس موقفها بعد 2005 وقررت المشاركة بالانتخابات البلدية ثم التشريعية في عام 2006، بل تمكنت من الفوز بالأغلبية في مقاعد المجلس التشريعي والذي جعلها تشكل الحكومة العاشرة ،علما ان السلطة انشات بناء على اتفاق اوسلو[12].

ان دخول حركة حماس للنظام السياسي الفلسطيني يعتبر عهدا جديدا في المسار السياسي الفلسطيني ، لها سمات وخصائص مختلفة عما سبقها، وطورا جديداً في حياة هذا النظام وشوهد حالة من عدم الاستقرار بعكس ما كان يتوقع وخاصته بعد فوز حركة حماس بانتخابات التشريعي بأغلبية 74 معقدا من اصل 132 وحصول حركة فتح على 45 فقط.

المبحث الثالث: المتغيرات التي اثرت على موقف حركة حماس في المشاركة العملية السياسية.

كثيرة هي محاولات وجولات الحوار بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة حماس من اجل دمج الاخيرة ودخولها مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني منذ نشأت حركة حماس في عام 1988، لكن هذه المحاولات لم تنجح بسبب الشروط التي وضعتها حماس للانضمام لمنظمة التحرير الفلسطينية، ابرزها اعادة النظر في ميثاق حركة فتح واعتبار فلسطين وحدة واحدة من البحر للنهر والتأكيد على الكفاح المسلح ، شرطا هو ان تمثل بالمجلس بنسبة تتراوح (54%)شرطا هو ان تمثل بالمجلس فعشية الانتخابات التشريعية اصدرت حركة حماس فتوى شرعية من لجنة الافتاء التابعة لها تؤكد على تضافر الادلة من القران والسنة على مشروعية الانتخابات في الفقه الاسلامي، وترى ان الفقهاء يربطون الانتخابات بالشهادة حينا وبالأمانة حينا اخر ان قرار المشاركة يمثل تغيراً استراتيجياً اكثر مما هو تعبير تكتيكي، بالتالي استثمرت الحركة منذ البداية رموزاً حركية ساطعة ادرجتها ضمن العمل البرلماني الفلسطيني والعمل

الحكومي وهذا اثر باتجاهين على الحركة والمؤسسات الرسمية، حيث يصعب الفصل مع مثل هذه الشخصيات بين ما هو حزبي وما هو حكومي وهذا شكل استحالة الفصل بين الحكومة[13] والحركة ويرى امين المشاقبة ان الحركة استطاعت بالاستناد الى المورث الثقافي والفقهي والى الواقعية السياسية، ان تجد اكثر من مخرج لإشكالية الخطاب السياسي والايديولوجي (المتشدد) الذي مارسته من مواقع المعارضة وبالتالي ولوجه العمل السياسي لم يتأتى الا بعد العديد من عمليات التكيف الذاتي مع ضوابط الحقل السياسي الفلسطيني، وبهذا الاجماع الداخلي مارست حركة حماس المقاومة السلبية والمسلحة والحياة المدنية والمؤسسة، وباتت لاعباً في المعادلة الفلسطينية لا يمكن تجاوزها، وباتت تمتلك منظومة كاملة ابرزها اعلامها الحزبي الخاص، فبعد انتخاب الرئيس محمود عباس لرئاسة السلطة الفلسطينية في كانون الثاني 2005 استطاع ان يتوصل الى اتفاق مع حركة حماس يخفف فيه من وتيرة العنف ، في مقابل ذلك وعد محمود عباس باشراك حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني، وان تصبح حزبا رسميا وان يكون لها دور في البرلمان ومؤسسات السلطة، بالإضافة الى جعلها جزءا من منظمة التحرير الفلسطينية، ولكنة في نفس الوقت ،سمح لها بالاستمرار في ادارة اجهزتها الحركية، وان تمض في تطبيق اجندتها الخاصة، بحيث تحرك قواتها العسكرية حينما ترى ان الوقت مناسب لذلك.[14]

هناك من اعد عام 2006 بعام التحول الديمقراطي في فلسطين وهو العام الذي شهد فيه النظام السياسي الفلسطيني تغيرات هامة ممثلة بخوض التجربة الديمقراطية بشكلها الصحيح على مدى تاريخه، وقد يكون ممثلا للتغيرات التي حدثت في سنوات تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ، والذي اعتبر في حينها التأسيس الأول للنظام السياسي الفلسطيني، كما ان نتائج الانتخابات التشريعية الثانية كان لها اثر عميق على التحول الديمقراطي الفلسطيني والتعددية السياسية، وتغيراً للعقلية الفلسطينية وطريقة تعاملها مع المستجدات، واعتبر انقلاب حقيقي في المفاهيم والسياسيات والتصورات الاجتماعية والاقتصادية.

المبحث الرابع: اشكالية العلاقة بين حركتي فتح وحماس.

لقد شهدت العلاقة بين الفصائل الفلسطينية شدا وجذبا ، ولكن الاحداث التي شهدتها الاراضي الفلسطينية قطاع غزة والضفة الغربية بين حركتي فتح وحماس في السنوات الاخيرة كان لها الاثر الأبرز على الشعب الفلسطيني وتاريخه، وتحديدا نوع العلاقة التي سادت بين الفصلين على اعتبار انهما الأكبر والأبرز على الساحة الفلسطينية، ولهما تأثير مباشر على النظام السياسي والحياة الديمقراطية، ولعل ما حدث من اقتتال في عام 2006 ووصوله الى الذروة في عام 2007 يجعلنا نقف امام هذه التطورات المحزنة واثرها على محمل الحياة العامة وعلى عملية التحول الديمقراطي في الساحة الفلسطينية.

1.نقاط الخلاف بين حركتي فتح وحماس.

لقد ثبت منظمة التحرير الفلسطينية الخيار العلماني المتمثل بفصل الدين عن الدولة، وان حركة فتح وكقائد لمنظمة التحرير الفلسطينية، لم تتبنى ايدلوجيا بينت فيها ثوابت الحركة ومنطلقاتها الفكرية حركة فتح الإسلام منهجا للسياسة والحياة، وفضلت الحركة ان لا تكون اسيرة لأي فلسفة حزبية وعدم التقييد باي فكر إيديولوجي محدد، كانت حركة فتح كذلك تؤمن بفكرة اجتثاث الكيان الصهيوني، او كما اصطلحت عليه دولة ومجتمع الاحتلال الاستيطاني الصهيوني، وهدفت حركة فتح الى تدمير اسرائيل ككيان اقتصادي وسياسي وعسكري، والى اعادة فلسطين الى وضعها الراسخ في عقول معظم الفلسطينيين الى وطنهم كما كان قبل النكبة عام 1948 [15].

كانت فكرتا الثورة والكفاح المسلح حجر الأساس للحركة في اطار رؤيتها لحل الصراع، وهو ما يجمع بين مختلف الاتجاهات الفكرية داخل حركة فتح، وكان العمل العسكري السبيل الوحيد لتعبئة الشعب الفلسطيني، ولتأكيد هويته وتحقيق وحدته الوطنية، ولغرض استقلاله الذاتي حتى على الحكومات العربية، وقد رأى مؤسسو حركة فتح الى العنف الثوري عاملا محرضا للاجئين الفلسطينيين لدفعهم الى نبذ الاذعان للأمر الواقع ، وفي نفس الوقت اعتبار العمل العسكري وسيلة لا غاية بحد ذاتها تتكامل مع الوسائل الاخرى ، التي لا تقل اهمية عنها ممثلة بالعمل السياسي والنقابي والاجتماعي والجماهيري والاعلامي[16].

هناك نقاط خلاف واتفاق بين حركتي فتح وحماس ، فقد اتفقت الحركتان على مقاومة الاحتلال ودحره، وتحرير كامل للأرض الفلسطينية واقامة الدولة المستقلة، واختلفا في الكثير من القضايا، كموضوع الدين الذي اتخذته حركة حماس منهجا لها ، ورغبت في تطبيقه في كل مؤسسات ونشاطات الدولة المنشودة ، في حين تبنت حركة فتح الفكرة العلمانية وموضوع القومية العربية التي رفضتها حركة حماس واتصفت بها حركة فتح رغم اختلافها مع بعض الانظمة العربية. والتي حاولت طمس الهوية الفلسطينية والقضاء، عليها ووئد الثورة الفلسطينية المسلحة في بداياتها.

ان حركة المقاومة الإسلامية هي حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزو الصهيوني تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام واخوته المجاهدين من الاخوان المسلمين، فان حركة المقاومة الاسلامية تتطلع لتحقيق وعد الله مهما طال الزمن"، وان حركة حماس كحركة مقاومة اسلامية، عبرت هدفها الاستراتيجي تحرير فلسطين انطلاقا من رؤيتها الفكرية التي تنبع من العقيدة الاسلامية ، وان قضية التحرير يشترك فيها الشعب الفلسطيني والامة العربية والاسلامية، ويعتبر ذلك واجباً عليهم جميعا من منطلق ان قتال الاعداء بهدف التحرير هو فرض عين على كل المسلمين، وتدعو الى هو تحرير كامل للتراب الفلسطيني، ومجموعة الاهداف المرحلية من تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسلمة المجتمع الفلسطيني، وتأكيد مشروع المقاومة كحل امثل للصراع مع المحتل، واستمرار الانتفاضة، والحفاظ على الوحدة الوطنية، وتفعيل العمق العربي والاسلامي والحد من كل الممارسات القمعية للاحتلال الصهيوني ضد ابناء الشعب الفلسطيني، وان حركة حماس تؤمن باستعادة الارض التاريخية لفلسطين والمحتلة عام 1948، ونظرت حركة حماس الى القضية الفلسطينية على اساس انه ليس هناك فاصل سوى الجهاد والكفاح[17].

2. تطورات العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس.

لقد كانت بداية العلاقة بين حركتي فتح وحماس على مستوى التنسيق مع القيادة الوطنية الموحدة، وكان اولى البوادر هي التي قامت بها حركة فتح، بفتح حوار مع حركة حماس وقد نجحت في تلك الفترة من التنسيق فيما يخص الفعاليات والعمل المشترك والذي من خلاله تم حل الكثير من الاشكاليات والمشاكل والوصول الى قناعة لدى الطرفين بالقدرة على تجاوز الخلافات، وقد وصل الى قيام كل منهما بكتابة فعاليات الاحزاب في بياناته، وضرورة التزام الجهتين بها، وقد تم التوصل عبر التنسيق من الاتفاق على عدد ايام الاضراب بعد ان كان هناك تضايق من قبل الجماهير من كثرة عدد ايام الاضراب، وفي النهاية تم الاتفاق على اربع ايام اضرب في الاشهر وهو يوم خاص للقيادة الوطنية الموحدة ويوم خاص لحركة حماس ويوم مشترك وهو التاسع من مطلع كل شهر وهو ذكرى الانتفاضة ويوم اخر للمناسبات سواء كانت دينية او وطنية[18]، وفي سياق الدولة المستقلة او حل الدولتين والحديث عن التسوية الفلسطينية الاسرائيلية للصراع، كانت حركة حماس قد برزت الى الوجود عبر انطلاقها عام 1987 مع اندلاع الانتفاضة الاولى، علما ان التمهيد للتسوية بقبول فكرة الدولة على الاراضي المحتملة عام 1967 من قبل حركة فتح وقيادة المنظمة كان في عام 1988من خلال قبول القرارين الصادرين عن مجلس الامن الدولة رقم(242) و (338) لعامي 1967 و1973 على التوالي، وهذا يعني تزامنا حقيقيا لاختلاف الرؤية بين حركتي حماس وفتح، باعتبار ان الخلاف الحقيقي بين الحركتين مبعثه الموقف من التسوية قبولا او

رفضا، وكانت الساحة الفلسطينية من مؤسسات ونقابات وجامعات دائما موضع نزاع وتنافس بين الحركة الاسلامية وفتح والمنظمات الفلسطينية الاخرى ، وقد تصاعدت الخلافات في فترات مختلفة، ولكن لم يمنع قيام جولات من الحوار والاصلاح بين الطرفين، مثل محاولة المنظمة عام 1990 اشراك حركة حماس في المجلس الوطني الفلسطيني[19]، كما ان العمل العسكري هو موضوع خلاف تاريخي بين الحركة الاسلامية وبين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح ، فحين كانت المنظمة تتبنى العمل العسكري كانت الحركة الاسلامية تسلك وسائل التربية والدعوة والعمل السلمي، وحين قننت المنظمة العمل العسكري ودخلت في عملية التسوية، كانت الحركة الاسلامية حماس قامت بالتحول الى ممارسة العمل العسكري بشكل ملفت للأنظار، وفي بداية انتفاضة الاقصى برز العمل العسكري للحركة من خلال عملياتها ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي، والذي زاد من قاعدتها الجماهيرية في الوقت الذي كانت تقوم بها حركة حماس، الذي يؤدي لأضعاف السلطة وسيطرة حركة فتح، وبعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة قامت بتقنين العمل العسكري بل ومعارضة قيام أي من الفصائل الاخرى بهذا العمل، مما جعل الحركة تعيش ازمة في كيفية التوفيق بين المقاومة والعمل العسكري التي بنت عليها برنامجها، وبين قيادة السلطة التي أصبحت على رأسها في غزة، من هنا يتضح لنا ان الطرفان في علاقتهما انتهجتا فلسفة خاصة لكل منهما، ولما كانت هذه الفلسفة متباينة ومختلفة في طبيعتها الفكرية والعملية، حيث تبت منظمة التحرير الفلسطينية فكرة الدولة العلمانية واتخذت الكفاح المسلح وسيلة لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي، بينما تبنى الاخوان النهج الإسلامي كفكرة الذي يختلف عن العلمانية واعتمد على التربية والاعداد للأجيال كوسيلة لبلوغ الأهداف[20].

3. التوتر والصدام بين حركتي فتح وحماس.

قبل اصدار فعاليات ونشاطات حركة حماس تم دعوتها للمشاركة في القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لكنها رفضت العرض وقامت بإصدار فعاليات منفردة وذلك عندما دعت لإعلان الاضراب في الشارع، وقامت بمحاولات استقطاب في الشارع من اجل اثبات قوتها، وهنا ظهر بداية النزاع والاختلاف حيث اصبح يأخذ اشكالاً غير مقبولة، كما حدث بين حركة حماس وافراد الجبهة الشعبية وبين افراد الجهاد الاسلامي احيانا كون الجهاد والاسلامي تعتبر 6من تشرين الاول من عام7 198 هو تاريخ بداية الانتفاضة والذي يعود الى معركة الشجاعة التي قادها (6) من افراد من حركة الجهاد الاسلامي الذين هربوا من سجن غزة المركزي والذين قادوا المعركة ضد جنود الاحتلال الاسرائيلي من ذلك التاريخ حتى اندلاع الانتفاضة والذي كان يستفز حركة حماس او بقية الفصائل الاخرى[21].

لقد كانت هناك من المحاولات للحوار بين فتح والقيادة الموحدة مع حركة حماس من اجل الانضمام احد الممثلين وان حماس جزاء من الشعب.

1. ان حركة حماس لا تعترف بـ(منظمة التحرير الفلسطينية) ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ولا تلتزم بقراراتها وان المنظمة احد الممثلين وان حركة حماس جزءا من الشعب.
2. اضافة الى نظرة حركة حماس الى منظمة التحرير الفلسطينية بانها علمانية التوجه وتتناقض مع اسلامية حركة حماس.
3. اضافة الى اسباب اخرى تتعلق براي حركة حماس بالمنظمة [22].

ان علاقة حركة حماس بحركة فتح يسودها التنافس والتوتر بل والتصادم احيانا وهذا ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة، ومعظم الاماكن التي كانت ساحة الالتقاء الطرفين بشكل كبير سواء اكان في الجامعات او النقابات المهنية وتحديدا في فترة الانتخابات والتنافس في المجال السياسي، حيث اصبح الشارع الفلسطيني امام قوتين تقتربان من التساوي من حيث الامتداد التنظيمي والزخم الجماهيري ، حيث اصبحت الحركتان تحولان السيطرة على الشارع وكل منهما بأسلوبه والذي لا

يخلو من الاختلاف. وقد استند التنافس بين الحركتين الى اساس تاريخي يعود احيانا الى بداية الستينات عندما نشأت حركة فتح من داخل الاخوان المسلمين واخذت المرارة في نفوس عناصر الاخوان بعد مشاهدتهم تنامي وتطور حركة فتح وقادتها والذين تحفظوا على مشروعه بل ورفضه والتنديد به بسبب علمانيته، حيث كان الاخوان موضع ادانة من قبل التيارات الثورية بسبب عدم انخراطهم في المقاومة المباشرة ضد الاحتلال الاسرائيلي ،مما ادى الى وجود الاتهامات بين الطرفين المتنافسين وتوتر الاجواء بصورة شبة دائمة الى ان ظهرت الانتفاضة الاولى، والتي خلقت تغيرات على ارض الواقع ولكن لم تستطيع تلطيف الاجواء المشحونة خاصة بعد دخول حركة حماس في مشروع المقاومة المباشرة مع الاحتلال[23].

واخذت تحدث خلافات داخل السجون، سبب عدم التزام افراد التيارات الاسلامية بالتعليمات والي احيان لا تتفق مع قناعاتهم الذي بدوره ادى الى انتقال حالة الصراع من داخل السجون الى خارج السجون وتحديدا بعد عام1991–1992، التي شكلت اعواما من الصراع الفكري بين الحركتين في معظم المواقع، وكان لموقع طو لكرم وقراها ونصيب من هذا الخلافات الى الاعتداء على بعض العناصر بالأدوات الحادة والسكاكين، واصابة العديد من انصار حركة فتح وقد بقيت الساحة الفلسطينية تعيش حالة توتر وصراع ، حتى تم توقيع وثيقة شرف بين الحركتين في تموز عام 1992 والتي تنص على الاعتراف بحق حركة حماس من تشكيل تنظيمها المستقل في السجون وان تمثل في اللجنة النضالية في كل معتقل ، بعد ان كانت حركة فتح تهيمن في الداخل والخارج بفعل قوتها[24].

من خلال استعراض الباحث لمحطات العلاقة بين حركتي فتح وحماس تبين ان خطاب حركة حماس بمراحل مختلفة من الرفض للدخول في منظمة التحرير ومعارضة حظة التسوية الى مرحلة التعايش مع السلطة رغم عمليات الشذو الجذب بينهما، وتحديد موقت حماس من المشاركة بالانتخابات الاولى الى التعبير عن مواقف مشددة في بداية انتفاضة الاقصى الى التغير في خطابها تدريجيا بعد عام 2001، وبسبب التغيرات على الساحة الدولية الى القبول بالمشاركة في الانتخابات وعرض برنامجها الانتخابي الذي لم يتناول القضايا السياسية وركز على الجوانب الحياتية.

4. الحوار بين حركتي فتح وحماس.

بالرغم من حالات التوتر والصدام بين حركتي فتح وحماس التي كانت سائدة على مدى تاريخهما فانه لا يعني ذلك غياب أي تنسيق او مشاريع بين الطرفين لمحاولة الالتقاء والاتفاق، فقد كان يتم التنسيق بين الحركتين لمحاولة تطويق الخلافات وعدم اتساعها والتوقيع على وثيقة بين الطرفين تجنبهم الصدام، سواء اكان ذلك داخل الوطن ام في الخارج اثناء سنوات الانتفاضة، وقد بدأت الحوارات حين دعت حركة فتح حركة حماس بالانضمام الى القيادة الوطنية الموحدة والذي قوبل برفض حركة حماس بسبب موقفها من العملية السلمية، وكان هناك تباين واضح بينهم كون حركة فتح تسير في مشروع التسوية، واشترطت حركة حماس وقف العملية السلمية المطروحة، والتي تتناقض مع تحرير فلسطين، وقد فشلت تلك الحوارات من التوصل الى الصيغة التوافقية بخصوص المواقف السياسية والتنسيق للجهود التنظيمية، وكانت بداية الحوار بين الطرفين في عام 1988،حيث عرضت حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية على حركة حماس بالمشاركة في اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، ورفضت حركة حماس عندما وضعت شروطا لم يتم قبولها من المنظمة، وفي عام 1991 عقد لقاء بين حركتي فتح وحماس في الخرطوم في السودان، وذلك بهدف انضمام حركة حماس الى منظمة التحرير الفلسطينية وان اكبر المحطات التي يمكن الاشارة اليها، هو بداية الحوار في الخرطوم في كانون الثاني عام 1993 والذي كان تحت رعاية حسن الترابي الامين العام للمؤتمر الشعبي الاسلامي، وتم حدث في القاهرة في 13من ايلول في عام 1993 بعد اتفاق اوسلو وبحث فيه موضوع الوحدة الوطنية وسبل تعزيزها وحمايتها من اجل حث حركة

حماس بالمشاركة في الانتخابات التشريعية، وقد رفضت حركة حماس وقاطعت الانتخابات التشريعية الاولى في عام 1996[25].

بعد اندلاع الانتفاضة وظهور المقاومة المسلحة لجميع الفصائل برزت حركة حماس خلال عمليات المقاومة الذي زاد من تأثيرها واتساع شعبيتها لدى الشارع الفلسطيني ،ولكن بعد سنتين من الانتفاضة تم عقد عدة حوارات بين الحركتين، منها الذي عقد في الفترة 10-13من تشرين الثاني في عام 2002، وكذلك في كانون الثاني في عام2003 ، وايضا من 4-7 كانون الاول في عام 2003 بمشاركة كافة الفصائل وفي 15من اذار في عام 2005 حيث انعقدت جلسات الحوار في القاهرة ومشاركة باقي الفصائل، وتم تبني برنامج فلسطيني موحد ينص على حق المقاومة للاحتلال الاسرائيلي والاعلان عن تهدئة استمرت حتى نهاية عام 2005، كما تم الاتفاق على اجراء الانتخابات التشريعية وعلى القيام بإعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية واصلاحها وفق أتسس تمكن جميع القوى الفلسطينية من الانضمام اليها[26].

بعد فوز حركة حماس في 25 كانون الاول في عام 2006، في الانتخابات التشريعية، وشكلت هذه الانتخابات منعطفا هاما في الحياة السياسية الفلسطينية، بعد ما وضعت حداً لتسعة اعوام سيطرت خلالها حركة فتح على المؤسسة البرلمانية الفلسطينية في العام 1996 وفقا لاتفاقية التسوية المرحلية الفلسطينية الاسرائيلية، واستطاعت حركة حماس الفوز بالغالبية العظمى من مقاعد المجلس التشريعي وبررت قرار المشاركة الادعاء بان اتفاقات اوسلو انتهت من الناحية الفعلية مع اندلاع انتفاضة الاقصى في تشرين الاول 2000 ،وان اسرائيل اعترفت بانتهاء هذه الاتفاقات بانتهاك بنودها[27]، وعقد عدة حوارات هدفت الى التغلب على العقبات التي تبعت تشكيل الحكومة العاشرة(حكومة حماس)، وعبر في وقتها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بان الاساس المركزي الذي تعمل بموجبة السلطة هي مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية واتفاقات اوسلوا وقرارات الجامعة العربية وخريطة الطريق، فكرة الدولتين وحل مشكلة اللاجئين وفقا لقرار (194) بينما باشرت حركة حماس في الخارج الداخل اجتماعات مكثفة، اقرت في النهاية اختيار اسماعيل هيئة ابرز قيادات حماس في قطاع غزة واكثر شعبة ليتولى رئاسة الحكومة العاشرة[28].

5. المواجهات المسلحة بين حركتي فتح وحماس.

دعت حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات في عام 2006 كافة القوى الفلسطينية الى تشكيل حكومة وحدة وطنية بما فيها حركة فتح، الا ان تلك القوى رفضت المشاركة لأسباب ارتأتها لنفسها، مما اضطرت حركة حماس في مرحلة مبكرة من اجراءات تشكيل الحكومة ان تحسم امرها، وتشكيل حكومة منفردة برئاسة اسماعيل هنية، وجميع وزرائها من حركة حماس هو ما ساعد على دفع الذرائع للجنة الرباعية(الولايات المتحدة الامريكية-بريطانيا- فرنسا-روسيا) ولإسرائيل لفرض الحصار على مناطق السلطة الفلسطينية ، مما شكل واحدا من عوائق قيادة الشعب الفلسطيني اذ لا يمكن لتنظيم واحد قيادة هذه الساحة مالم يملك ائتلافا سياسيا، او على الاقل توافقا على برنامج سياسي مع مجموعة قوى فاعلة، وعزا احمد عبد الرحمن الناطق باسم حركة فتح في رفض حركته المشاركة الى أ ن حركة حماس رفضت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ورفض وثيقة الاستقلال الوطني ورفضت الاعتراف القانوني الاساسي للسلطة الفلسطينية، وبالاتفاقات التي عقدتها السلطة، لذلك اعلنت اسرائيل ان السلطة الفلسطينية سلطة ارهابية معادية لإسرائيل وقررت مقاطعة الحكومة التي شكلتها حركة حماس، الا اذا اعترفت بإسرائيل ونبذت العنف والارهاب ونزعت اسلحة المنظمات، ووافقت على الاتفاقات التي تم التوقيع عليها بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وكذلك بادرت اللجنة الرباعية الدولية على الفور بفرض حصارا اقتصادياً خانقاً ضد الشعب الفلسطيني، فأوقفت تحولات الضرائب المستحقة للفلسطينيين والتي تزيد (60) مليون دولار شهريا، واوقفت التعاملات البنكية والإسرائيلية مع البنوك الفلسطينية ومنعت التنسيق مع الأمريكيين أي تحولات بنكية خارجية الى الحكومة الفلسطينية، كما

سعت الى اقناع المجتمع الدولي بتجريد حركة حماس من سلاحها ودفعها الى التخلي من دعوتها لتدمير الدولة العبرية كما ذهب بعض زعماء الاحتلال الاسرائيلي بالقول: "انه يتوجب على حركة حماس الاستعداد لوقف المساعدات الدولية عن الفلسطينيين" [29].

بدأت المواجهات المسلحة بين حركتي فتح وحماس ،عندما اعلن الرئيس محمود عباس في 16من تشرين الثاني في عام 2006 مرسوما بإعلان الانتخابات لمجالس البلدية والذي رفضته حركة حماس، واعلنت الاستنفار وقامت بمسيرات ادت الى الاحتكاك مع الاجهزة الامنية وتطورت الى ما بين المجموعات المسلحة التابعة لحركة فتح والاجهزة الامنية من جهة وكتائب القيام والقوة التنفيذية التابعة لحركة حماس من جهة اخر، وقد شكلت هذه المواجهات بداية المرحلة الاولى من جولات المواجهات بين الطرفين والتي استمرت(52) يوما ، اسفرت عن مقتل(117) واصابة (665) شخصا استهداف عدد من المؤسسات الحكومية والاهلية والدولية والخاصة بلغت(39) مؤسسة منها (15) مؤسسة حكومية و (6) اهلية ، وواحدة دولية والباقي خاصة وتصاعدت الاشتباكات حتى توقيع اتفاق مكة في شباط 2007، وتم الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية بتاريخ 17من اذار في عام 2007، تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة اسماعيل هنية ،وتجددت الاشتباكات في بداية شهر ايار من عام 2007، وحصلت ذروة هذا الصدام بين حركتي فتح وحماس عندما قامت حركة حماس بالسيطرة العسكرية على قطاع غزة في 14من حزيران في عام 2007 الذي اعد الغاء وعودة عن طريق الحوار والديمقراطية كسبيل لحل الخلافات والاختلاف في وجهات النظر، وتمت السيطرة بالقوة العسكرية على كافة مؤسسات واجهزة السلطة الوطنية في قطاع غزة والذي ترك اثره على مجمل الحياة العامة لسكان القطاع، وعلى مستقبل القضية الفلسطينية والمشروع الوطني واقامة الدولة وانهاء الاحتلال الاسرائيلي .

اما الاعلام الفلسطيني المتمثل بأعلام الحركتين فتح وحماس وباقي الفصائل الفلسطينية الاخرى، فقد انفرد في عرض الصراع الداخلي الفلسطيني ومظاهر الفلتان الاجتماعي ، تاركا الساحة المحلية والدولية مرتعا للأعلام الاسرائيلي، الذي نجح في تسخير العالم بفرض الحصار والقطيعة لنظام تربع على كرسي الحكم بطريقة ديمقراطية اثنى عليها المجتمع الدولي، فلم تفلح الحكومة العاشرة في ايصال صوتها للعالم نظراً لعدم توفر شخصيات كاريزمية ولتشتت المواقف والرؤى والخلط بين موقف حماس كحركة مقاومة، وبين الحكومة كجهة تمثل الشعب الفلسطيني باسره من ناحية اخرى وغموض التصريحات السياسية والامنية التي يغلب عليها طابع الحذر والنقد والتشكيك، وهي السياسية الغامضة التي افرزت واقع محرج واعطت المبررات لانتهاكات حرية الصحافة نتيجة عدم الاستقرار الداخلي، مما جعل من وضوح الصورة امراً معقداً، الا ان هذا لا يعني تهرب حركة حماس من مسؤوليتها تجاه تقديم اعلام متوازي يتلاءم مع الازمة ، بتطويرها يمكن تسميته إعلام(الازمة).

الخاتمة

كان الانقسام السياسي عموديا وافقيا، بمعنى ان المجتمع الفلسطيني انقسم عمودياً باتجاه خيارين خيار سلطة الرئيس محمود عباس وحكومة فياض في الضفة الغربية وخيار حكومة إسماعيل هنية في قطاع غزة. وازدادت الهوة بين الفرقاء الى ان اثر ذلك على بنية المجتمع الفلسطيني، فانقسم أفقياً على الصعيد الاجتماعي والثقافي، حتى وصل الامر لتزيف وعي الناس العفوي بقضيتهم الوطنية، لان ما حدث دل ان الثقافة السياسية الفلسطينية لم تكن قد ترسخت، ولم يؤسس لها بما فيه الكفاية، لتكون ثقافة توحد ولا تفرق تبنى ولا تهدم، فكانت معظم العلاقات القائمة بين الفصائل علاقات مجاملة ومداهنة، فهيا طابع من التملق او اخفاء الحقائق، ريثما ما ذاب الثلج لتظهر الحقيقية المؤلمة ان الاستمرار في تبني حركتي فتح وحماس لمشروعين مختلفين في المبادئ والمنطلقات والأهداف والأسلوب وإصرار كل منهم على موقفة وعدم التعاطي بمرونة مع المتغيرات السياسية والوقائع، وعدم الاحتكام للدستور ومبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة سيدمر المشروع الوطني وإقامة الدولة، ويعتبر عائق رئيسيا امام العملية الديمقراطية في فلسطين وان المأزق الذي يعيشه النظام السياسي الفلسطيني، يرجع لتلك اللحظة التي تم فيها أجراء انتخابات رئاسية وتشريعية قبل الاتفاق على ثوابت ومرجعيات مشتركة ذلك لا يمكن ان يحدث تداول ديمقراطي سلمي على السلطة، بين أحزاب سياسية ذات برامج متناقضة.

وهناك توصيات تخص هذه الدراسة هي:

1. ن يتم الوصول الى قناعة الى الحركتين الأبرز على الساحة الفلسطينية فتح وحماس ان الإشكالية القائمة بينهم، واستمرارها على نحو ما هي عليه الان يؤثر سلبا على مجمل الحياة العامة.
2. ضرورة انهاء حالة الانقسام السياسي للسلطة الوطنية وسلطاتها الثلاث وتوحيدها ضمن برنامج موحد للحد من التنازع والتضارب والازدواجية الحاصلة، وتوحيد جهاز القضاء وتطويره.
3. ضرورة عودة جميع الأطراف الفلسطينية الى الحوار والاتفاق على مبادئ أساسية وعلى برنامج وطني شامل يسعى الجميع الى تحقيقيه يقوم على المشاركة السياسية والتعددية والتداول السلمي للسلطة واحترام سيادة القانون والدستور.
4. ضرورة اتفاق جميع الاطراف على منظمة التحرير الفلسطينية هي الإطار الجامع لجميع الاطراف الفلسطينية والشعب بأكمله.
5. ان الاختلاف بين حركتي فتح وحماس في المبادئ والأهداف والرؤيا حول أدارة الصراع، سوف يقود الى الاختلاف والتناقض، وسوف يكون الشعب الفلسطيني هو الخاسر، فلا بد من ضرورة الحوار والاتفاق على برنامج بالحد الادنى وطريقة لإدارة الصراع وانهاء الاحتلال وان يتسع لمبدأ الحرية في التعبير والمنافسة على السلطة كحق طبيعي لاي حزب سياسي ولكن ضمن النظام السياسي وسيادة القانون ومبدأ الحرية والمساواة.
6. ن يتم التهيئة من اجل استمرار الحوار واعادة بناء الثقة وحسن النوايا بين الطرفين وذلك حتى خلال وقف جميع أشكال العنف من قبل الطرفين وعمليات التشهير والقدح والاعتقال والتكفير والتموين والمشاكسات وعمليات التحريض من خلال وسائل الإعلام.
7. التوعية السياسية وإنشاء ثقافة سياسية وديمقراطية مبنية على احترام راي الأخر وعدم الإلغاء والإقصاء، لان الجميع يحظى بتاريخاً ونضالاً مشرفاً عبر تاريخيه الطويل من التضحيات والشهداء والابتعاد عن التغذية العصبية المتطرفة، لأنها تدمر النسيج الاجتماعي ويكون أثرها عبر أجيال لاحقة.
8. ضرورة قيام جميع الأحزاب السياسية على أساس قبول مبدأ التعايش السلمي بينهما تطبيق للنظام الديمقراطي.

9. ضرورة الاقتناع بان لدى الشعب الفلسطيني مقومات وتاريخ وثقافة عاليه تؤهله لان يكون مجتمع ديمقراطي.
10. ان يتم المصادقة على تشكيل قانون للأحزاب السياسية وان تتحول الحركات والفصائل الوطنية والإسلامية الى احزاب تمارس الحياة السياسية والالتزام بالدستور والتداول السلمي للسلطة لتنظيم الحياة السياسية.
11. تبني استراتيجية وطنية شاملة وبرنامج يتفق مع جميع الأحزاب والتنظيمات والفصائل ومؤسسات المجتمع في الداخل والخارج وتحديد رؤية وطنية من اجل العمل على التخلص من الاحتلال واقامة الدولة الديمقراطية.

الهوامش

1- مروان البرغوثي، الأداء التشريعي والرقابي والسياسي للمجلس التشريعي الفلسطيني(1996-2006)، سلسلة أطروحات الدكتوراه (90)،الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص44-45.

2-احمد سعيد نوفل، نمط التحولات الديمقراطية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في التحول الديمقراطي في العالم العربي، منشورات ال البيت، الاردن، 2000، ص548.

3-جميل هلال، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2006، ص44-45.

4-مروان البرغوثي ، المصدر السابق، ص7.

5-جميل هلال ،المصدر السابق ،ص ص48-49.

6-محسن ابو رمضان ، التحول الديمقراطي في فلسطين (اسباب التراجع ومعوقات التقدم) ، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان ، 2008،ص31.

7-احمد سعيد نوفل، تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 11/8/ 2007 .www.arabrenewal. Org/ art

8-خليل الشقاقي، التحول الديمقراطي في فلسطين، عملية السلام والبناء الوطني والانتخابات، نابلس ، 1996، ص ص32-22.

9-احمد حسين، أعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية (المدخل الى إصلاح القطاع الاجتماعي في فلسطيني)، رام الله، 2007، ص58.

10-محسن صالح ، قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007، ، الطبعة الاولى، بيروت، 2007، ص68.

11- تيسير محسن ،الحوار المتمدن العدد 11579، بتاريخ2006/6/12
.http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67282

12-اياد البرغوثي، الدين والدولة في فلسطين، مركز رام الله، 2007، ص40.

13-جيروا بلاند، السلطة الفلسطينية وتحديات الانتخابات، آفاق استراتيجية ،مركز الزيتونة للدراسات والانتشارات، بيروت، 2006، ص19.

14-عبد الغني سلامة وخلود بدر، فتح من كسب التاريخ حتى خسارة الانتخابات، الطبعة الاولى، رام الله، 2009، ص59.

15-عبد الغني سلامة وخلود بدر، المصدر السابق ،ص62.

16-جواد الحمد اخرون، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية حماس، الطبعة الثانية، مركز دراسات الشرق الاوسط ، 1999، ص62.

17-عماد الفالوجي، درب الاشواك(حماس- الانتفاضة- السلطة)،الطبعة الاولى ،رام الله 2003، ص ص 51-53.

18-عماد صلاح الدين، مسار العلاقة بين فتح وحماس وتطوراها المستقبلية الحوار المتمدن، العدد 2433 2008/10/،13 http://www.ahewar.or2/debat/show.art.asp2ald=

19-ابراهيم ابراش، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس ،مقال منشور ، شبكة الركن الاخضر ، 2006/4/12. ، .http://www.grenc.com/show-article-main.cfin?id==1753

20-جواد الحمد واخرون، المصدر السابق، ص24.

21-عماد الفالوجي، المصدر السابق، ص ص25-26.

22-خالد الحروب، حماس والفكر والممارس السياسية، الطبعة الاولى، بيروت،1996، ص129-130.

23-عواد جميل عبد القادر عودة، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس، رام الله،2006، ص127

24-خالد الحروب، المصدر السابق، ص129-130.

25-عواد جميل عبد القادر عودة، المصدر السابق، ص127

26-عبدالاله بلقزير، الانتخابات الفلسطينية(حماس في مختبر السلطة) العدد325، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 2006، صص8-9.

27-ماجد ابو حايك و محسن صالح ، تأثير المشاركة السياسية لحماس على برنامجها السياسي وعلاقاتها الفلسطينية (قراءة نقدية في تجربة حماس 2006-2007)، بيروت ، 2007، ص154.

28-المصدر نفسه، ص 155

29-عاطف ابو سيف، النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل القضية وا لحاجة للتغير، مجلة سياسات، العدد(8)، رام الله، 2009، ص10-28.

المصادر

اولا: الكتب العربية

1- احمد حسين، أعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية (المدخل الى إصلاح القطاع الاجتماعي في فلسطيني)، رام الله، 2007.
2- احمد سعيد نوفل، نمط التحولات الديمقراطية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في التحول الديمقراطي في العالم العربي، منشورات ال البيت، الاردن، 2000.
3- اياد البرغوثي، الدين والدولة في فلسطين، مركز رام الله، 2007.
4- جميل هلال، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله،2006.
5- جواد الحمد اخرون، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الاسلامية حماس، الطبعة الثانية، مركز دراسات الشرق الاوسط ، 1999.
6- خالد الحروب، حماس والفكر والممارس السياسية، الطبعة الاولى، بيروت،1996.
7- خليل الشقاقي، التحول الديمقراطي في فلسطين، عملية السلام والبناء الوطني والانتخابات، نابلس ، 1996.
8- جيروا بلاند، السلطة الفلسطينية وتحديات الانتخابات، آفاق استراتيجية ،مركز الزيتونة للدراسات والانتشارات، بيروت، 2006.
9- عبد الغني سلامة وخلود بدر، فتح من كسب التاريخ حتى خسارة الانتخابات، الطبعة الاولى، رام الله، 2009.
10- عماد الفالوجي، درب الاشواك(حماس- الانتفاضة- السلطة)،الطبعة الاولى ،رام الله 2003.
11- عواد جميل عبد القادر عودة، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس، رام الله،2006.
12- ماجد ابو حايك و محسن صالح ، تأثير المشاركة السياسية لحماس على برنامجها السياسي وعلاقاتها الفلسطينية (قراءة نقدية في تجربة حماس 2006-2007)، بيروت ، 2007.
13- محسن ابو رمضان ، التحول الديمقراطي في فلسطين (اسباب التراجع ومعوقات التقدم) ، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان ، 2008.

ثانيا: الاطاريح:

1- مروان البرغوثي، الأداء التشريعي والرقابي والسياسي للمجلس التشريعي الفلسطيني(1996-2006)، سلسلة أطروحات الدكتوراه (90)،الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

ثالثا: المجلات.

1- عاطف ابو سيف، النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل القضية وا لحاجة للتغير، مجلة سياسات، العدد(8)، رام الله، 2009.
2- عبدالاله بلقزير، الانتخابات الفلسطينية(حماس في مختبر السلطة) العدد325، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 2006.

رابعا: الانترنيت.

1- ابراهيم ابراش، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس ،مقال منشور ، شبكة الركن الاخضر ، 2006/4/12.
، http://www.grenc.com/show-article-main.cfin?id==1753.

2- احمد سعيد نوفل، تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 8/ 11/ 2007.
www.arabrenewal. Org/ art

3- تيسير محسن ،الحوار المتمدن العدد 11579، بتاريخ2006/6/12
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=67282

4- عماد صلاح الدين، مسار العلاقة بين فتح وحماس وتطوراها المستقبلية الحوار المتمدن، العدد 2433 ،13/10/2008 http://www.ahewar.or2/debat/show.art.asp2ald=